

لعبة جديدة في فلسفة الأقاليم



لويس إقليمس

بغداد

بدءاً، لسنا بصدد البخل بحق أية منطقة أو محافظة أو تركيبة محافظات مجتمعة بالمطالبة بتشكيل إقليم خاص بها. فهذا الحق يكفله الدستور العراقي وفق المادة 119 بالرغم من عدم قدرة هذا الأخير على تقديم حلول ناجعة لمشاكل البلاد التي كانت لها بداية ولا نترقب لها نهاية في المدى القريب والمتوسط في أقل التقديرات وفي ضوء الصراعات المستمرة، داخلية كانت أم مع دول من خارج الحدود. لذا لا غرابة أن ترتفع أصوات في هذا الاتجاه وهي تشمل اغراضاً واهدافاً منهجية ومناطقية وحتى قبلية متشذقة لأسباب لا يفسرهما سوى أهل الظن أنفسهم. هناك من وجد في نموذج إقليم كردستان في شمال العراق صائفة ظروف قاهرة حتى وإن كانت بشكل ثغرات سياسية حثمتها ظروف قاهرة بدعٍ خارجي، ليس حبا بزعامات الإقليم أو شعب هذا الأخير، بل من أجل خلق مركزن استراتيجي لتلك الدول، وأسيما الغربية منها، واقتصد الأوربية تحديداً بدفع من والاستنثار من هذه المطالبات قائمة

اللاعب الكبير في العملية السياسية في الشرق الأوسط. وهذا اللاعب الكبير ما يزال كبيراً ومهماً وقادراً على فرض ما يريد وحينما يريد وكيفما يريد، بالرغم من الجعجعات الفارغة التي تصدر بين الفينة والأخرى من بعض صغارِ الساسة في العراق ودول جواره، إنْ خوفاً على مصالح ومكاسب بخشي فقدانها أو تاييدا وموالاتٍ لتبعية خارجية أصبحت تُخرَج النقط الكبير وميزانيتها المنهكة التي تتقاسم أحزابُ السلطة فيها ما استطاعوا من تهريب للموارد النفطية وغير النفطية من تلك التي ترد عبر الموائى والمناف البرية مع الجارة إيران. فهذه الأخيرة بمعظمها لا تُخضع تماماً لسلطة المركز الاقتصادي، شأنها شأن إقليم كردستان وسائر المحافظات الحدودية التي تتحكم فيها الأحزاب المتنفذة بموارد المنافذ الحدودية المشار إليها، وما أكثرها.

إقليم سني

لماذا الخشية من الإقليم السنيّ؟ ما يخشاه العقلاء في محاولات غرب العراق أن تلتحق هذه

المحافظة الغربية الشاسعة الأراضي بقطار الكرد رداً على الإنفغال العاطفي لنواب آخرين في العراق بإخراج القوات الأجنبية من أراضي البلاد، والمقصود هنا بالذات القوات الأمريكية التي تقاطعت مصالحها مؤخراً مع عدوتها اللدود 'إعلامياً'، إيران. وحينها تكون محاولة جرّ البلاد بهدف التقسيم قد أخذت طريقها للتنفيذ الفعلي ضمن مشروع التقسيم الكبير الذي تسعى إليه دوائر ودول كثيرة محلية وخارجية على أساس مذهبي ومناطقّي. وتلكم ستكون النهاية الحتمية لوحد العراق أرضاً وشعباً وحضارة وتاريخاً، هذا إن حصلت هذه الصقفة أو ردة الفعل من دون حوارٍ ولا تقاهم ولا حكمة بدراسة كل النتائج المترتبة على مثل هذه الخطوة الحاسمة غير محسوبة النتائج والأحداث من حيث عدّها ضربة إضافية قاتلة لاستمرار تمزيق النسيج الوطني المتراجع بعد السقوط في فقر وتواصل أشكال النكمة والعنف بين الأطراف المتصارعة. وهي

أيضاً غاية الاحتلال ومن يقف في صفّه في خضم الأحداث المتفاقمة في هذه الفترة الصعبة من تاريخ العراق والمنطقة. فيما تبقى العراق مفتوحة لإقامة إقليم على أساس إداري يكون الهدف منها إتاحة فرصة أكبر لإدارة كل منطقة على أيدي ممثليها الذين يفترض بهم أن يكونوا أدري بشعبات مذهبهم وبلداتهم وأريافهم وأكثر قربا من احتياجات ساكني محافظاتهم ومن حاجاتهم القومية والإرادية والبشرية. وفي اعتقادنا إذا سلمت النوايا وصلحت الأدوات، فإنه سيكون بالإمكان إعادة التوازن إلى نسيج البلاد المتهالك بسبب القضايا

ما قبلها إبحار في الظلمات

الإقتصاد العراقي خلال 2019

سريعا حيث سجل معدل نمو بلغ 4 بالمئة بينما انخفض انتاج النفط قليلا عما كان عليه عام 2017تضميا مع اتفاق منظمة اوبك بشأن خفض الانتاج العالمي من النفط .

زيادة ملحوظة

كما اشار التقرير الى ان موازنة تمثل زيادة ملحوظة في 2019 الاتفاق المتكرر حيث سيؤدي ارتفاع الانفاق الحكومي مع انخفاض اسعار النفط الى ارتفاع عجز الموازنة ، وان انخفاض اسعار النفط وزيادة الواردات سيؤديان الى تحويل رصيد المعاملات الجارية الى عجز يتم تمويله جزئيا من الاحتياطيات الدولية . وفي عام 2019 تم تمكن الحكومة كما لم تتمكن الحكومات المتعاقبة قبلها من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بـ :
1-تدمير البنى التحتية للبلاد .
2-الانخفاض الربعي الوحيد الجانب الذي يعتمد كليا على تصدير النفط الخام دون تصنييعه مع اهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى .
3-عدم توجيه العائدات المالية النفطية الكبيرة الى بناء المشاريع الاستثمارية والخدمية وانما انفقت في مجالات الاستهلاك والنفقات الحكومية البذخية ، وقضم الفساد جزءا كبيرا منها دون توجيهها الى عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية .
4-تفاقم مشكلة البطالة والفقر .
5-تخلف القطاع الزراعي والصناعي واعتماد البلاد على الاستيراد لسد حاجة السكان .

الأقاليم

الخلافية المرتكزة على المذهب والطائفة بعيداً عن كل انتماء للوطن والأرض والشعب. وهذا ما يحصل اليوم بين الأطراف المتصارعة على المال والسلطة والجاه بعيداً عن أي شعور أو سيماء بالشعور بالانتماء للوطن، حيث بائت التقاطعات واضحة بين أبناء الوطن الواحد حيال سلوك كل من أمريكا وإيران سواء بسواء ينقل صراعهما المنقبت على أرض العراق. والسبب بطبيعة الحال، هزلة الموقف الحكومي الخاضع للمحاصصة، وفقدان الإجماع على حفظ وصيانة البلاد من دنس المبلدين المتصارعين، والدور الطائفي غير المتزن الذي تؤديه أدوات الدولة العميقة الموالية لبلد جار كان يفترض به أن يراجع نفسه في ضوء الرفض الشعبي العلني الواضح في ساحات الكرامة والعزة الحاملة راية الوطن في كف ومشروع الشهادة في كف آخر حياً به.

تحركات وتزتيبات

في اعتقادي انه مع كل هذه التحركات والترتيبات والمناورات الجارية في هذه الأيام العصيبة، لاسيما بعد التصعيد الأخير الخطير الذي كاد يفجر المنطقة وما زال ينذر بخطر محتوم، فإن ف آيو رجال مازال فاعلاً حتى يأتي به الفصاص على ايدي اهل الوطن الشرفاء حين يجتمعون قريبا جدا على وحدة الصف ودارة الكلمة ويضعون مصلحة البلاد فوق كل مصلحة خاصة او فئوية ضيقة لا تنوم إلا لحب سود تدمع حين الملوثين الوطنيين المزيّنين، لتلاقمهم لعسناات اهل البلاد الاصلء والمؤمنون بقدره الشعب على مقاومة الذل والهوان فعلاً وليس قولاً.

الإتفاقية العراقية

الصينية .. مزايا ومآخذ



كوفند شرواني

اسطنبول

يجري الحديث في هذه الأيام، بل ويكاد يكون الموضوع المفضل ، عن الإتفاقية بين العراق والصين والتي وقعها حكومة العراق والصين في شهر ايلول 2019 ابان زيارة رئيس الوزراء عادل عبدالهيدي جمهورية الصين على رأس وفد حكومي رفيع المستوى.

تتضمن هذه الإتفاقية الطوع والتي وصفت بالصخمة والعظيمة، ثمانية إتفاقات ومذكرات تفاهم تهدف الى تطوير التبادل التجاري وتحسين البنية التحتية في العراق والمهاكة منذ عقدين من السنن. ويشير تاريخ توقيع الإتفاقية والذي سبق الحراك الشعبي واتفاضة أكتوبر بشهر واحد ، أنها لم تأت لترضية الشارع وتهدئة الجماهير التي ثارت في عدة مدن عراقية. الا ان تفعيل الإتفاقية والذي تسارع في الشهر الحالي، يهدف، بالتاكيد، الى امتصاص شين من غضب الشارع وبقمته على الارضاع المتردية سياسياً وخدمياً واقتصادياً في البلاد، و قد تجلت بوادر تفعل الإتفاقية حن طلبت رئاسة الوزراء بتاريخ 2020/1/12من كافة الوزارات، وخلال مدة 15يوما، تقديم قائمة بمشاريع البنى التحتية لتنفيذها ضمن الإتفاقية .

مزايا الإتفاقية

– من الواضح ان الحكومة العراقية الجديدة برئاسة السد عبد المهدي تسعى بهذه الإتفاقية الى تنويع علاقاتها التجارية الخارجية، واتخاذ شريك تجاري جيد الصين يمثل ثاني أقوى اقتصاد في العالم وله ناتج اجمالي يبلغ 8.8 تريليون دولار . وللصين قدرة متميزة في انجاز مشاريع الانشائية علاقة في مختلف القطاعات. وقد بدأت الصين في السنوات الأخرة بالتوسع والتمدد في مشاريعها واستثماراتها المالية في العبد من الدول الاسيوية والأفريقية.

– تشير التسيريات الأولية بشأن الإتفاقية انها إتفاقية تبادل نظم مقابل مشاريع أو نظم مقابل البناء وهي بذلك إتفاق ائتماني وليس قرضاً ، يتضمن في البداية تصدير 100الف برميل نفط يوميا الى الصين لتدوع أثمانها في حساب مصرفي خاص في أحد البنوك الصينية على حساب كلف المشاريع التي سيتم تنفيذها في العراق بموجب الإتفاقية .

– تشمل الإتفاقية في بنودها مشاريع عديدة البنى التحتية من طرق وجسور وآلاف المدارس و الآف الوحدات السكنة و العمدن من المستشفيات ومحطات الهرباء و معالجة الماء ومشاريع ستراتجية منها مشروع ميناء الفاو الكبير.

مآخذ وتحفظات على الإتفاقية

1–المآخذ الأول، ان هذه الإتفاقية الاستراتيجية لم تعرض على البرلمان العراقي للمصادقة عليها وفق المادة 61 من الدستور العراقي والتي تنص على ان المصادقة على الإتفاقات تتم بقانون يقره البرلمان، ورغم ذلك، فمن المرجح ان تحظى الإتفاقية بمصادقة البرلمان فيما لو عرضت عليه بشكل رسمي في مقبل الأيام فخطوطها العامة الطموحة مشجعة و ايجابية اجمالاً.

2–تضمنت الإتفاقية احالة مشاريع عديدة وبالجملة ليمت تنفيذها من قبل الجانب الصيني، وهذا النوع الإتفاقات ليس مألوفاً في عالم الأعمال والتجارة ، كما انه لايلضمن تنفيذاً أفضل ويموافقات عالية ولا الكلفة المناسبة للمشاريع، كما ان الرقابة والمتابعة لهذا الكم الهائل من المشاريع المتنوعة أمر في غاية الصعوبة، ان لم ين معتزداً، على جهاز حومي فقتر الى الغاء والمهنة ونخر الفساد أغلب مفاصله.

والأسلوب الامثل والعتاد هو احالة كل مشروع على حدة وفق مناقصات تطرح علناً، مع تنافس شركات عديدة دولة أو محلية عليها ، وبذلك تضمن المنافسة التوصل الى أفضل العروض المعطاءات من حث لتلبية المرافصات ضمن كلفة معتدلة.

3–الإتفاقية تبيح للشريك الصيني ، احالة بعض المشاريع و اجزاء منها، الى شركات محلية لتفتمت بذلك أبوابها التجارية الخارجية، وبذلك مجالا لرفع كلفة المشاريع الى أرقام تتجاوز الكلف المتوقعة من الشركات الصينية المعروف عنها بانها تقدم خدماتها بأسعار تنافسية متدنية مقارنة بالشركات الأوربية والغربية، إضافة الى احتمال تدوير نوعية الاعمال واحتمال التأخر في الانجاز، فاذا كان بعض المشاريع الصغيرة منها على الأقل تقع ضمن امكانات و قدرات الشركات العراقية المحلية، فما الحاجة عندها الى الشرك الصيني الاجنبي؟

4– من المعروف ان الشركات الصينية عموماً متميزة في المشاريع الانشائية آتنية، طرق، جسور وكذلك في قطاعات الزراعة والري، غر ان قدراتها التنافسية في مجالات انشاء، محطات الطاقة الكهربائية والصناعات الكترونية تتضائل نوعاً مقارنة بالشركات الأوربية والغربية. ففي قطاع الكهرباء، على سبيل المثال، تحتل شركة جنرال الكتركي الأمريكية نفذت العديد من المشاريع في أوربا والخليج وشركة سيمزن الالمانية أنجزت مشاريع ضخمة في مصر وأفريقيا الصدارة على مستوى العالم .

5–لم تشملل الإتفاقية، حسب ما أعلن، على ملاحق تعرض رؤية واضحة بشأن اليات التسديد لكلف المشاريع العديدة فواعتد 100الف برميل من النفط يوميا تعادل 5 ملايين دولار عند احتساب سعر 50 دولارا للبرميل الواحد ستندر حوالي مليار و 800مليون دولار في العام الواحد. وعند تقدر العوائد لعشرين سنة، وهي مدة الإتفاقية، صبح المجموع 36 مليار دولار ، وهو مبلغ لا يغطي الأجزاء يسيرا من تكلفة المشاريع العدة المتبرعة لتنفيذها، وحتى في حال مضاعفة كميات النفط المصدر للصين عدة مرات فالنقص ف تمويله سيقى قائما لأن المشاريع سيكتمل أغلبها قبل تراكم كامل تكلفتها من مبعات النفط وسيؤدي ذلك الى تغطية النقص في الكلف من خلال قروض بديهي الجانب الصيني سلتحقها فوائد تتراكم تصاعدياً، مع تقادم الزمن وتبعاً لعبد المشاريع وكلفها الى أرقام هائلة. وسيضيف ذلك الى موازنة البلاد عبئا جديدا يصعب تحمله في ظل مديونية مستحقة على الخزنة تقدر بـ 140مليار دولار . فالمشاريع الضخمة العديدة المقترحة، على أهميتها وخيويتها ، ستزيد لأربب من حجم الدين على الخزنة العراقية العالم .

كلمة أخيرة ، يتفق خبراء الأعمال والاقتصاد ان أفضل السبل لتنفيذ المشاريع الكبيرة هو التخطيط المسبق ، و مع تضم تصاميم هندسية لها تراعي متطلبات ووظيفة كل مشروع وكلفته، ويكون ذلك بالاستعانة بمكاتب استشارية هندسية و دور خبرة عالية متمرسه في تقييم المشاريع و الجدوى الاقتصادية لها.

الامر الآخر ، من الأهمية بمأن، تكلف فريق من خبراء الاقتصاد والمال والمصارف للنفرض لتلماعة الأمور المالية و اليات التسدد و انسيابية الدفعات النقدية لتون مواكبة لتقدم وتائر العمل في مواقع المشاريع ، و أن تنجز المشاريع وفق أولويات خدمة المواطن ويتألف لا تتعدد المبالغ المرصودة والمتراكمة لها من عوائد النفط المباع الى الصين ، وذلك تجنبنا للوقوع في فخ القروض ومضاعفاتها.

ثمة مثل تكثيري شهر يقول الشيطان يكمن في التفاصيل، عسى ان لا تخفي الإتفاقية مع الصين في ثنائها شياطين صفراء، نسبة الى العرق الأصفر تنضم الى شياطين أخرى تجول بيننا منذ سنين، بعضها له سلطة ويجلس على كرسي ويتحكم في مقدرات و أبناء هذا البلد الغلوب على أمره .

6–تخلف التعليم والصحة

والنقص الحاد في الماء الصالح للشرب والكهرباء وغيرها .

7–تهريب النفط للخارج حيث بلغت خسائر العراق من تهريب النفط منذ 2003 قرابة 120مليار دولار .

8–تفشي الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة المدنية والعسكرية وفي المنافذ الحدودية.

9–ازمات السسكن والسكن العشوائي.

10–ارتفاع مديونية العراق الخارجية والتي تقدر بـ 130مليار دولار، علما ان اسوال القروض لا

شهد الاقتصاد غير النفطي ارتفاعا سريعا حيث سجل معدل نمو بلغ 4 بالمئة بينما انخفض انتاج النفط قليلا عما كان عليه عام 2017 تمشيا مع اتفاق منظمة اوبك بشأن خفض الانتاج العالمي من النفط . كما اشار التقرير

الى ان موازنة 2019 تمثل زيادة ملحوظة في الانفاق المتكرر حيث سيؤدي ارتفاع الانفاق الحكومي مع انخفاض اسعار النفط الى ارتفاع عجز الموازنة ، وان انخفاض

اسعار النفط وزيادة الواردات سيؤديان الى تحويل رصيد

العمليات الجارية الى عجز يتم تمويله جزئيا من

الاحتياطيات الدولية .

الخصائر وانجاز المهام بوقت قريب .

إن الانتفاضة نجحت في تحقيق بعض المطالب ، واجبرت السلطة والبرلمان على تلميتها وبالامكان تحقيق المتبقي غير الحوار . ونجدد تصوراتنا بان النظام الديمقراطي لايمنع احداً من المشاركة بالانتخابات المهم إلا اولئك المسيبين بخراب الدولة والمرشين والفسادين والمرتبطين وجهات اجنبية، اما الرفض القطعي للجمع ، فان ذلك ليس من السهل تحقيقه ، خاصة وان اطراف السلطة لها اتباع وجماهير ، وان مجيئها كان عبر الانتخابات ومشروعية الدستور قبلنا ذلك اورفضناه ، فم يقول الطرف الآخر امام النظام ديمقراطيا برئانياً فلكل شخص وجهة نظر على وفق المشاركة بالانتخابات ، وعملياً الفرز ليسوياً بل يحتاج الى شعبي لمسؤوليات الاختيار وهذه العملية اخلاقية يتحمل قياداتها وادارتها الشباب المتحمس والقوى والشخصيات السائدة ، وهناك مسألة لايد من تناولها ليس من باب التناقض مع ماسطروح في ساحات

ضرورة القيادة الحوارية

وفرضت تلك السياسة الفقر نسبة 16 بالمئة من العاطلين عن العمل من مجموع السكان الذي يبلغ عددهم نحو 35 مليون شخص ، بالإضافة الى تعطيل عديد المصانع والعمال التي كانت ترفد السوق المحلية بالكثير من المنتجات لتي تغذي السوق المحلية ، وكذلك ضعف أداء الزراعة ، وتعطيل جهد الاف الشباب والشابات الخريجين من الجامعات ، وتردي عمل المستشفيات والنقص الحاد في المدارس والسكن ، كل ذلك وغيره خلق حالة من التملل الشعبي ومن ثم الانتفاضة التي قادها الشباب والتحق بها معظم فصائل المجتمع والقيادات المعترية من المحامين واساتذة الجامعات وطلبة الكليات وغيرهم.

إنها انتفاضة معتبرة وفريدة في التاريخ العراقي المعاصر ، ولكن ليس من المخطو ان تبقى هذه الانتفاضة مجرد طرح للشعارات ، وإنما لابد لها ان تفرزقيادة لها ، تتحاور وتحدد اتجاهات العمل والاتفاق على صيغة عمل تنفذ البلاد من الحالة الراهنة .

إن كل الحركات الانتفاضية في



عادل عبد الزهرة شبيب

بغداد

منذ النصف الثاني من عام 2014، واجه العراق ضغوطا اقتصادية شديدة لمواجهة أزمتين مترامنتين تتمثل الأولى باختلال داعش للموصل ولثالث الأراضي العراقية ، والثانية صدمة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي تآثر بها الاقتصاد العراقي كون النقد والبنك الدوليين اللذين فرضا شروطهما ووصفتهما الجاهزة على السلطة السياسية حتى بلغت القروض أكثر من 130مليار دولار كما تشير الأرقام الى بلوغ معدل الفقر في عام 2014الى 5.22 بالمئة على الصعيد الوطني، وفي المحافظات المتضررة من داعش تضاغعت معدلات الفقر الى 2.41 بالمئة اضافة الى تدمير البنى التحتية لهذه المدن وبلغ عدد النازحين داخليا بحدود نصف مليون من فقراء العراق في عام 2014. سبق وان اشار تقريرير الاقاق الاقتصادية للعراق لعام 2018الى انه بعد أزمة داعش في نهاية عام 2017 فإن المهمة الصعبة تتمثل في إعادة بناء البنى التحتية للمدن

جاسم مراد

هلسنكي



في الابن الثوري والتغييريري للشعوب ، لابد بعد طرح المواقف والشعارات والاحتجاجات ان تطرح برنامج عمل موضوعي وقيادة رصيدة تحاور الجهات المقابلة بغية التوصل الى قواسم تحقق مشروع الانتفاضة وتلبي مطالب الجماهير المتنفضة .

ويما إن الانتفاضة الشعبية العراقية، طرحت في بدايات نهوضها مايريد الشعب العراقي عموما والحركة الشبابية على وجه التحديد في تغيير هيكلية النظام من محاصصي عرقي طائفي، الى نظام وطني مشترك في صياغته شخصيات كفوءة امنية على مصالح البلاد، وكذلك